

نرفض قانون الدولة اليهودية القومية ونستنكر القرار المتخذ بهذا الصدد.

إن قانون "الدولة اليهودية القومية" - الذي تم قبوله من قبل البرلمان الإسرائيلي - يتناقض مع مبادئ الحقوق الدولية ومع النظام القانوني والأخلاقي للأمم المتحدة.

هذا القانون يتجاهل حقوق المواطنين الفلسطينيين في إسرائيل، ويخرج اللغة العربية من كونها لغة رسمية، وينصّ على أن القدس المحتلة عاصمة إسرائيل. إن هذا القانون في الوقت الذي يمنع حق العودة للاجئين الفلسطينيين الذين هجروا من ديارهم عام 1948 يمنح يهود العالم حق العودة، ويشجع على الاستيطان الخارج عن القانون بموجب قرارات الأمم المتحدة .

ومن ناحية أخرى أن إعطاء حق تقرير المصير لليهود فقط في هذا القانون ليس مرفوضاً من قبل المواطنين الفلسطينيين فحسب، بل كان مرفوضاً من قبل المواطنين اليهود الذين يؤمنون بثقافة المصالحة والعيش المشترك كذلك .

نحن كأعضاء مجلس الشيوخ وهيئة التدريس والإداريين في جامعة هيتيت نستنكر هذا القانون الذي تم قبوله من قبل البرلمان الإسرائيلي والذي يهدف إلى تشكيل أرضية قانونية للممارسات غير القانونية المطبقة فعلياً من قبل الاحتلال في فلسطين، ويلغي الرؤية التي تقوم على حل الدولتين. ندعو إسرائيل إلى احترام حقوق الإنسان الأساسية والقانون الدولي ومبادئ الأمم المتحدة.